المعجم والقاموس
(دراسة تطبيقية في علم المصطلح)

د. علي القاسمي (*)

100 ـ المشكلة:

يسعى علم المصطلح الحديث إلى تخصيص مصطلح واحد للمفهوم الواحد في الحقل العلمي الواحد، بحيث لا يعبر المصطلح الواحد عن أكثر من مفهوم واحد، ولا يعبر عن المفهوم الواحد بأكثر من مصطلح واحد. وهذا يتطلب التخلص من الاشتراك اللفظي والترادف في المصطلحات.

ولما كان كثير من المثقفين الناطقين باللغة العربية يستخدمون لفظتي(معجم) و(قاموس) بوصفهما مترادفتين، فإن بعض اللسانيين العرب، من لغويين ومعجميين ومصطلحيين، حاولوا الاستفادة من تخصيص هذين المترادفين للتعبير عن ثنائيات مفهومية تكاثرت بفضل النمو المطرد في البحث اللساني الحديث.

وهكذا ارتأى بعضهم الاستفادة من هاتين اللفظتين للتفريق بين المفهوم 1 (مجموع المفردات المفترض للغة) والمفهوم 2 (مجموع المفردات المختارة التي يضمها كتاب مع معلومات لغوية أو معرفية عنها)، فخصوا المفهوم 1 بلفظ (المعجم) والمفهوم 2 بلفظ (قاموس). وذهب بعضهم الآخر إلى أن كلمة (معجم) ينبغي أن تطلق على (المخزون المفرداتي الذي يمثل جزءا من قدرة المتكلم/المستمع اللغوية) في مقابل (قاموس) التي يجب أن تطلق على (المجموع المفرداتي في كتاب).

(*) المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة

ومـن ناحيـة أخرى فإن مبدأ الاقتصاد في اللغة شجع بعض المصطلحيين على تفضيل المصـطلح البسيط المؤلف من لفظ واحد على المصطلح المركب المكون من لفظين أو أكثر. ومـن هنا نحوا إلى تخصيص لفظ (القاموس) للدلالة على نوع معين من المعاجم هو (المعجم الأحادي اللغة) والاحتفاظ بلفظ (المعجم) للتعبير عن نوع آخر هو(المعجم الثنائي اللغة)، على غـرار تواضـع المترجمين على إطلاق لفظ (المترجم) على (المترجم التحريري) ولفظ مرادفه (الترجمان) على (المترجم الشفوي الفوري).

ونظـرا لأن المفاهـيم اللسـانية تتكاثر بتقدم البحث العلمي وأن المعاجم تتنوع بتعدد الحاجات المعرفية للإنسان، فإننا لا نستبعد أن يلجأ لسانيون عرب آخرون إلى استخدام كلمتي (معجم) و (قاموس) للتعبير عن مفاهيم لغوية جديدة أو أنواع مختلفة من المعاجم.

إن تخصيص مترادفين للتعبير عن مفهومين مختلفين محاولة مشروعة وأمر محمود يؤدي إلى التقـليل مـن الـترادف ويسهم في تيسير عملية التواصل بين المتخاطبين. ولكي يكون هذا التخصيص مؤديا للغرض مفيدا ينبغي أن لا يتعارض مع الاستعمال الساري وأن يحظى بقبول الناطقين باللغة حتى ينال مرتبة الشيوع. أما إذا اقتصر أمره على فئة محدودة تخالف المتفق عليه بـين الجمهـور، فـإن تلك المحاولات قد تؤدي إلى عكس ما تتوخاه وتنتج عنها ازدواجية مصطلحية، تعيق حركة انتقال المعرفة وتضر بالتواصل بين أبناء الأمة الواحدة.

200ـ المعجم

كلمة (المعجم) ـ في المعاجم التراثية ـ مشتقة من مادة (ع ج م)، و(العجمة) هي عدم الفصـاحة وعـدم البيان، و(الأعجم) هو الذي لا يفصح ولا يبين، و(أعجم الكلام) جعله مشـكلا لا بيان له، أو أتى به أعجميا فيه لحن، وعادة ما يؤخذ الشاهد على ذلك من قول رؤبة أو الحطيئة:

الشعر صعب وطويل سلّمه

إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه

زلت به إلى الحضيض قدمه

يريد أن يعربه فيعجمه

وفي "لسان العرب" : "*أعجمت الحرف*: بينته بوضع النقط السوداء عليه... *وأعجم الكتاب*: نقّطه وأزال استعجامه على سبيل السلب، لأن صيغة (أفعل) الأصل فيها الإثبات، وقد تأتي للسلب."

وقد استخدمت كلمة (معجم) في وقت متأخر للدلالة على كتاب ترتب فيه المعلومات بطريقة معينة، من قبل علماء الحديث أولا، قبل أن يستخدمها علماء اللغة. ويجمع لفظ (معجم) على معاجم ومعجمات.

210 ـ تسمية المعاجم في التراث العربي

من الناحية التاريخية، مر المعجم العربي في تطوره بمراحل متعددة حتى بلغ ما هو عليه الآن. ولم يطلق عليه اسم (معجم) في جميع تلك المراحل. فقد بدأت المعجمية العربية انطلاقا من عناية المسلمين بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وحرصهم على فهمها والوقوف على غريبهما. والمقصود بغريب القرآن أو غريب الحديث اللفظ الغامض البعيد عن الفهم "كما أن الغريب من الناس إنما هو البعيد عن الوطن المنقطع عن الأهل." (أحمد الشرقاوي إقبال،1987: 7) وكان أول كتاب في غريب القرآن لعبد الله بن عباس بن عبد المطلب، الملقب بحبر الأمة وبترجمان القرآن المتوفي سنة 68 هـ. ثم تعددت الكتب التي تحمل عنوان (غريب القرآن) و (غريب الحديث) (المصدر السابق نفسه). وفي هذه المرحلة لم تستخدم كلمة (معجم) لوصف تلك الأعمال المعجمية.

وفي المرحـلة الثانية أخذ علماء اللغة يشدون الرحال إلى البادية لمشافهة الأعراب وجمع المـادة المعجميـة من مصادرها الأصلية وتدوينها ثم تصنيفها تصنيفا موضوعيا وإصدارها في رسـائل صـغيرة تضـم المفـردات المتعلقة بخلق الإنسان وخلق الحيوان والنبات والحرب والأسلحة. وكانت تلك الرسائل تحمل عنوان (كتاب) مثل (كتاب الخيل) و (كتاب الإبل) و (كتاب الشاء) و (كتاب الحشرات) و (كتاب الطير). وهي بمثابة معاجم مختصة يصنفها عدد غير قليل من أئمة اللغة في ذلك العصر مثل كالكسائي (ت 200هـ) والنضر بن شميل (ت 204هـ ـ) وقطـرب (ت 206) وأبي عبيدة (ت 210) والأصمعي (ت 216) (جواد حسـني عبد الرحيم:1999:381). ولم تحمل معاجم الموضوعات تلك كلمة (معجم) في عناوينها وإنما (كتاب)، كما ذكرنا.

وتتسـم المرحـلة الثالثة بظهور المعاجم العامة المتكاملة وتؤرخ عادة ب (كتاب العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي(100 ـ 175هـ) وكتاب (الجيم) لأبي عمر الشيباني (ت 206 هـ) و(البارع في اللغة) لأبي طالب المفضل الضبي (ت 290هـ)، و(جمهرة اللغة) لابن دريد (ت 321هـ ـ)، و(البارع في اللغة) لأبي علي القالي (ت 356هـ)، و(ذيب اللغة)لأبي منصور الأزهري (ت370هـ). وفي هذه المرحلة وما تلاها من مراحل تطور المعجم العربي نجد أن المعجميين العرب يفضلون إطلاق اسم علم على معاجمهم مثل (المحيط) و (المحكم) و (العـباب) و(القاموس). ولا نجد كلمة (معجم) في عناوين مثل هذه التصانيف إلا في أواخر القـرن الـرابع الهجري في (المعجم في بقية الأشياء) لأبي هلال العسكري وفي أواخر القرن الخامس الهجري في (معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع) لأبي عبيد البكري، وكلاهما معجم مختص.

وقد استمر هذا التقليد في إعطاء المؤلفين اسم علم لمعجمهم حتى النهضة العربية الحديثة، فأصـدر بطرس البستاني (1819 ـ 1883) معجمه (محيط المحيط) ومختصره معجم (قطر

المحيـط)، ونشر لويس معلوف (1846 ـ 1946) معجمه (المنجد)، وحملت معاجم ثنائية اللغة أسماء مثل (المورد) و (المنهل) وما إلى ذلك. ثم أخذ عدد من المؤسسات الثقافية يستخدم كـلمة (معجـم) في عناوين أعمالها المعجمية. وفي طليعة هذه المؤسسات مجمع اللغة العربية بالقاهـرة الذي نشر (المعجم الوسيط) عام 60/ 1961 ، ومؤسسة لاروس التي أصدرت (المعجـم العربي الحديث) عام 1987 ، والمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة التي نشرت (المعجـم العـربي الأساسي) عام 1989. إضافة إلى أن كثيرا من المؤلفين أخذوا يستعملون كلمة (معجم) في عناوين مؤلفا م المعجمية.

300 ـ القاموس

في نطـاق إطلاق نعوت الماء والبحر على التصانيف المعجمية كالعباب والمحيط اتخذ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817 هـ) اسم (القاموس المحيط) عنوانا لمعجمه.

ويخـبرنا الفيروزآبادي في معجمه المذكور أن كلمة (قاموس) تعني "معظم ماء البحر". و(القاموس)مشتق من مادة (ق م س). وفي (لسان العرب) لابن منظور: *قمس في الماء يقمس قموسـا*: انغـط ثم ارتفـع، *وقمسـه فانقمس* أي غمسه فيه فانغمس، يتعدى ولا يتعدى، *والقـاموس والقومس*: قعر البحر، وفي الحديث الشريف: "قال قولا بلغ به قاموس البحر" أي قعره الأقصى. وقيل *القاموس*: معظم ماء البحر أو وسطه.

وبعد صدور (القاموس المحيط) بفترة وجيزة انتشر انتشارا واسعا، وذلك لأن صاحبه جمع فيه محاسن أفضل المعاجم التي سبقته كالمحكم لابن سيده والعباب للصاغاني، وجعله في حجم يسـهل استنساخه وتداوله وحمله، "فطار صيته في كل مكان وشاع ذكره على كل لسان"، كما يقولون، و"اشتهر في المدارس اشتهار أبي دلف بين محتضره وباديه، وخف على المدرسين أمـره إذا تناولوه، وقرب عليهم مأخذه فتداولوه وتناقلوه كما يقول عنه مرتضى الزبيدي في مقدمة معجمه (تاج العروس من جواهر القاموس) الذي ـ كما هو ظاهر من عنوانه ـ يتخذ

من معجم القاموس منطلقا له، وهذا شأن كثير من المعاجم اللاحقة التي جعلت من (القاموس) أساسا لها مثل معجم (محيط المحيط) لبطرس البستاني (1819 ـ 1883). كل هذه الأسباب جعـلت الناس يطلقون كلمة (قاموس) على أي معجم آخر من باب إطلاق اسم أحد أفراد النوع على النوع كله، أو ما يسميه الدكتور إبراهيم أنيس بـ "تعميم الدلالة (إبراهيم أنيس، 1976: 154)

ويـرى الدكـتور عـباس الصوري، الذي كان من أوائل الذين درسوا مشكلة تسمية (المعجـم والقاموس)، أن هذه الظاهرة كادت أن تتكرر بعد صدور معجم (المنجد) للويس معـلوف وانتشـاره واشتهاره، فيقول: "*أضحى هذا المعجم ظاهرة العصر بحيث نجده في مكتـبة الأديـب والباحث والمدرس والتلميذ في أحجام كبيرة ومتوسطة وصغيرة، ولاتساع نطـاق شهرته بين متعلمي اللغة العربية غطى اسمه على بقية المعاجم الأخرى إلى حد اختلط الأمر على الطلاب فأصبحوا يستعملون لفظة (المنجد) للدلالة على معنى القاموس...*" (عباس الصوري، 1998: 16).

وعـلى الـرغم من أن بعض اللغويين المتشددين يعتبرون استعمال كلمة (قاموس) بمعنى (معجـم) نوعا من الخطأ الشائع، كما يرى الدكتور إبراهيم السامرائي، فإن هذا لا ينفي أن كـلمة (قاموس) أصبحت مرادفة لكلمة (معجم) في اللغة العربية الفصيحة المعاصرة، ودخلت في (المعجـم الوسـيط) مع اللغة العربية في القاهرة وفي (المعجم العربي الأساسي) للمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة(عباس الصوري، 1998 : 9)

400 ـ المعجم والقاموس

إذن تسـتخدم لفظتا (معجم) و(قاموس) في اللغة العربية المعاصرة بوصفهما مترادفتين، أحببنا ذلك أم كرهنا. والترادف في اللغة، إن وجد حقا، ينبوع ثر فو إليه أفئدة الأدباء، من شعراء وكتاب، لإغناء نصوصهم بمفردات متنوعة. ولكن المصطلحيين وأصحاب الاختصاص

يحـبذون، كمـا أشـرنا مـن قبل، أن يختص المفهوم العلمي الواحد بمصطلح واحد لتكون نصوصهم ذات دلالة دقيقة مضبوطة. وهكذا فهم يميلون إلى التخلص من الترادف والاشتراك اللفظي للتخلص من أي تشويش دلالي محتمل.

ومـن الأمثلة على ذلك اللفظان المترادفان (مترجم) و(ترجمان) اللذان يطلقان على من يقوم بنقل النصوص من لغة إلى أخرى. وعندما ازداد التواصل الإنساني بفضل الثورة الصناعية وتطـور وسـائل النقل في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، وتفاقمت الحاجة إلى المترجم الشـفوي الفوري في الملتقيات والمؤتمرات الدولية، وطورت الصناعة أجهزة كهربائية لتيسير عمل المترجمين الفوريين، وأخذت معاهد تعليم الترجمة توزع طلا ا على تخصصين مختلفين هما الـترجمة التحريرية والترجمة الشفوية الفورية، اشتدت الحاجة إلى مصطلحين مختلفين للدلالة عـلى هذيـن النوعين المتباينين من المترجمين. وعند ذاك لجأ أصحاب المهنة إلى الاستفادة من الترادف الموجود في اللغة العربية فاصطلحوا على إطلاق لفظ (المترجم) على المترجم التحريري وإطلاق لفظ (ترجمان) على المترجم الشفوي الفوري. وكان لهم سند في تراث العرب اللغوي مستمدا من قول النابغة الذبياني:

إن الثمانين، وقد بلغتها

قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

410 ـ مفردات الأمة ومفردات الكتاب:

عـرف عـلم اللغة انطلاقة جديدة في أواخر القرن التاسع عشر وازدهر أواسط القرن العشرين. وقادت البحوث اللغوية الحديثة إلى ظهور عدد من المفاهيم الحديثة. وقد فرق بعض هذه البحوث بين مفهومين: الأول "ا موع المفترض واللامحدود من الألفاظ التي تملكها جماعة لغويـة معيـنة بكامل أفرادها" وهو ما اصطلح اللسانيون على تسميته بالإنجليزية Lexicon

وبالفرنسية lexique. والمفهوم الثاني هو " مجموعة من الألفاظ المختارة المرتبة في كتاب ترتيبا معيـنا مـع معـلومات لغوية أو موسوعية عنها"وهو ما اصطلح عليه بالإنجليزيةDictionary وبالفرنسية dictionnaire.

وعـندما واجـه اللغويون العرب المعاصرون هذا الفرق بين المفهومين، ارتأى بعضهم الاسـتفادة من اللفظين المترادفين (معجم) و (قاموس) فخص المفهوم الأول بكلمة (معجم) وترك كلمة (قاموس) للمفهوم الثاني.

وفي واقع الأمر كان علماء اللغة العرب القدامى يدركون الفرق بين المفهومين. وكانت همتهم العالية تحدوهم إلى محاولة تصنيف معجم يلم لا بجميع المفردات الموجودة في اللغة العربية فحسـب، وإنما بجميع المفردات الممكنة الوجود كذلك. وقد تجلت هذه المحاولة في البرنامج الطموح الذي صممه أبو المعجمية العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجمه الموسوم بـ "كـتاب العين"، وذلك باتباع طريقة تقليبات الجذور لتحديد المواد المستعملة والمهملة وغير الممكنة الوجود لأسباب صوتية وغيرها. وهذا معنى قول الخليل في مقدمة المعجم إنه أراد أن يصنف كتابا يكون "*مدار كلام العرب وألفاظهم، لا يخرج منها عنه شئ*." (الخليل، 1980: 18).

ومن اللسانيين العرب الذين يستعملون (معجم) و (قاموس) بمعنيين مختلفين الدكتور عبد العـلي الودغـيري الذي يستخدم كلمة معجم للدلالة على "*ا موع المفترض (أي الموجود بـالقوة لا الفعـل) واللامحدود من الوحدات المعجمية التي تمتلكها جماعة لغوية معينة بكامل أفرادها، أو يمكن أن تمتلكها احتمالاً، بفعل القدرة التوليدية الهائلة للغة."وهكذا فمعجم مقابل lexique. ويسـتعمل كلمة (قاموس) للتعبير عن كل كتاب "يجمع بين دفتيه قائمة تطول أو تقصـر مـن الوحدات المعجمية (المداخل) التي تحقق وجودها بالفعل في لسان من الألسنة، ويخضعها لترتيب وشرح معينين.*" (الودغيري، 1989: 130)

ويلاحظ أن هذا الاستعمال مغاير لاستعمال الجمهور، كما سنرى فيما بعد.

ويتـبنى الدكـتور عبد القادر الفهري موقفا مماثلا في كتابه "المعجم العربي" فيقول ما نصـه: *"إن معـرفة مجمـوع مفـردات اللغة، أو معجمها، تقتضي الإحاطة بعدد هائل من المعـلومات عـن هذه المفردات، وضمنها خصائصها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية والبلاغية."*

ويواصـل كلامـه في نفـس النص فيقول: *"وقد قامت في الحضارات المختلفة صناعة قاموسـية (أو معجميـة) تـتوخى وصف هذه المعرفة في جوانب ومستويات محددة بحسب الأهداف التي يوضع لها المؤلف القاموسي."* (الفاسي الفهري، 1986: 14-13)

ويلاحـظ في الفقرة الأولى أن الكاتب يستخدم عبارة "معجم اللغة" بمعنى (Lexicon, lexique) ويميل في الفقرة الثانية إلى استخدام "قاموس" بمعنى (Dictionary, dictionnaire) ، ولكـنه يستعمل في الوقت نفسه لفظ (معجم) مرادفا لـ (قاموس). وهذا لا يخالف صراحة الاستعمال الشائع للفظين.

ويسير على ج الدكتور الودغيري أحد تلامذته، السيد عبد الله ولد عبد المالك، الذي أعـد بحثا لنيل دبلوم الدراسات العليا في جامعة محمد الخامس أوضح في بدايته أنه سيستخدم كلمة (معجم) مقابلا للكلمة الفرنسية (lexique) وكلمة (قاموس) مقابلا للكلمة الفرنسية (dictionnaire). (عبد المالك،1999: 5). ولكن بعد أسبوع واحد من مناقشة ذلك البحث، نوقشـت في القاعة ذا ا رسالة دكتوراه دولة قدمها الباحث جواد حسني عبد الرحيم سماعنه بعـنوان "المصطلحية العربية بين القديم والحديث" استخدم فيها كلمتي (معجم) و(قاموس) بوصـفهما مترادفين (سماعنة،1999). وهذا التناقض في الاستعمال في مؤسسة واحدة يبين أهمية البحث في هذه التسمية بصورة موضوعية.

420: مفردات الفرد ومفردات الكتاب:

ومن ناحية أخرى اتجهت بعض البحوث اللغوية الحديثة إلى التمييز بين مجموع المفردات الموجـودة في معجم من المعاجم وبين الثروة اللفظية لفرد من الأفراد. ومعلوم أن رصيد الفرد الواحـد من المفردات يقل بكثير عن مفردات معجم متوسط مهما كانت ثقافة ذلك الفرد، كمـا تقل مجموع مداخل المعجم مهما كان كبيرا عن مجموع المفردات المفترض الذي تمتلكه الجماعة اللغوية.

وهنا لجأ بعض اللغويين العرب إلى الكلمتين المترادفتين (معجم) و(قاموس) لاستخدامهما للتعبير عن مفهومين مختلفين، كما فعل الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري في إحدى دراساته حيـث خصـص لفـظ (المعجم) للدلالة على "*المخزون المفرداتي الذي يمثل جزءا من قدرة المتكـلم/المسـتمع اللغوية*" وجعل لفظ (القاموس) يدل على "لائحة المفردات ومعانيها التي يضمها كتاب." (الفاسي الفهري،1985: 73)

430 ـ المعجم الأحادي اللغة والمعجم الثنائي اللغة:

إذا كانت المحاولات السابقة في تخصيص (معجم) و (قاموس) تستند إلى المبدأ المصطلحي القاضـي بالتخلص من الاشتراك اللفظي، فإن محاولات أخرى تناولت هاتين الكلمتين كانت تطـبيقا لمبدأ مصطلحي آخر هو الاقتصاد في اللغة ومفاده أن المصطلح الذي يتألف من لفظ واحد أفضل من المصطلح الذي يتكون من أكثر من لفظ واحد. ومبدأ الاقتصاد في اللغة يرمي إلى تيسير الاتصال.

ومـن المحـاولات في ا ال المعجمي لاستعمال مصطلحات بسيطة (أو مؤلفة من لفظ واحـد) بـدلا من مصطلحات مركبة (أو مكونة من أكثر من لفظ واحد) تلك المحاولة التي أقدمت عليها اللسانية المغربية الدكتورة ليلى المسعودي للتفريق بين الأنواع المختلفة للمعاجم.

ويـرمي تصـنيفها إلى الـتفريق بين المعاجم الأحادية اللغة والمعاجم الثنائية اللغة أو المتعددة الـلغات، وكذلك بين المعاجم التي تشتمل مداخلها على تعريفات وتلك المعاجم التي تشتمل مداخلها على مقابلات فقط. ويعتمد تصنيفها معايير عديدة هي: طريقة المعالجة، وخصائص المسـرد، وخصـائص المفرد، وخصائص التعريف، وعدد اللغات، والموقف اللساني، والبعد الـزمني، والوظيفـة. وترتب هذه المعايير في شكل جدول، وينتهي الأمر ا إلى تحديد أربعة أنواع من الأعمال المعجمية هي 1) القاموس 2)المعجم 3) الملفظة 4) الملسنة.

ومـا يهمـنا مـن هـذا التصنيف أستخدام الدكتورة المسعودي للمترادفتين (معجم) و(قـاموس). فقد خصصت لفظ (معجم) للدلالة على المعاجم المتعددة اللغات التي لا تشتمل على تعاريف، واستعملت لفظ (قاموس) للدلالة على المعجم الأحادي اللغة أو المتعدد اللغات الـذي يشتمل على تعاريف. ففي تعليقها على جدول معايير تصنيفها تقول ما نصه: *"ويبين الجدول أن (المعجم) يكون متعدد اللغات في حين أن (القاموس) يمكن أن يكون أحادي اللغة أو متعدد اللغات، كما يتسم الأول بغياب التعاريف والاكتفاء بتقديم مجموعة من المصطلحات في شكل مقابلات معجمية تنبني على علائق التكافؤ القائم أو المفترض بين اللغة المصدر واللغة أو اللغات الهدف."* (المسعودي، 1998: 166)

وهذا الاستعمال مخالف لاستعمال الجمهور، كما سنرى فيما بعد.

500 ـ التراتيبية في المبادئ المصطلحية

510 ـ إن اجتهادات اللسانيين التي مر ذكرها والمتعلقة بإعادة تعريف لفظي (معجم) و(قاموس) للتعبير عن مفاهيم لسانية جديدة هي محاولات مشروعة بل مستحبة لثلاثة أسباب: الأول، إن ظهور مصطلحات جديدة تثري اللغة كان دائما نتيجة اجتهادات من لدن الناطقين بتلك اللغة. ثانيا إن من حق الباحث، بل من واجبه أحيانا، أن يبدأ بتعريف المصطلحات التي يستخدمها في بحثه ليقف القارئ على دلالا ا بيسر. فالاصطلاح تواضع واتفاق وليس إلهاما

ولا تـ يـلا، ولهذا قيل "لا مشاحة في الاصطلاح". وثالثا، إن تلك الاجتهادات كان دافعها تحقيق التماسك المصطلحي ودقة التعبير عن المفاهيم وذلك بتطبيق مبدإ التخلص من الترادف والاشـتراك الـلفظي ومـبدإ الاقتصاد في اللغة الذي يحث على تفضيل المصطلح المفرد على المصطلح المركب.

وعـلى الـرغم من أن تلك الاجتهادات تستند إلى مبادئ مصطلحية متفق عليها، فإ ا تتعارض في رأينا مع مبدإ مصطلحي آخر هو مبدأ الاستعمال والشيوع، الذي يشترط أن لا يـتعارض المصطلح الجديد أو المفهوم الذي نخصه بمصطلح موجود مع ما هو مستعمل وشائع بـين الناس أو بين المشتغلين في ذلك الحقل العلمي لئلا ينتج عن ذلك ازدواجية مصطلحية أو يتسبب في عرقلة عملية التواصل بين الناطقين بتلك اللغة. وقد يتساءل المرء عما يجب أن يفعله المصـطلحي في حالـة وجود تضارب أو تعارض بين مبدأين مصطلحيين أو أكثر. إن الحل المـنطقي لهـذا الإشكال يكمن ـ بلا شك ـ في ضرورة ترتيب تلك المبادئ طبقا لأهميتها وتقديم الأهم على المهم.

ولا نغالي إذا قلنا إن مبدأ الاستعمال والشيوع هو من أهم المبادئ المصطلحية إن لم يكن أهمها، لأن الغاية من استعمال المصطلحات هي تحقيق التواصل وتيسيره وعدم تعرض الرسالة إلى أي تشويش أو ضوضاء. وقد يحصل ذلك التشويش أو تلك الضوضاء من اختلاف المرسل والمتـلقي في فهـم مدلولات الرسالة. وقد يتحول هذا الاختلاف بينهما إلى خلاف (د. عز الدين البوشيخي، 1998: 22-27)

وهذا ما عبر عنه الدكتور مصطفى غلفان، في معرض نقده للمعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، بقوله: *"إن المفروض في معجم رسمي أن يدرس كل المصطلحات وأن يختار الشائع منها ليتم تعميمها وتوحيد اللسانيين العرب حول استعمالها، فهدف كل عمل اصطلاحي هو التوحيد أولا والابتكار ثانيا... كنا نريد لهذا المعجم أن يكون أساسا معجما موحدا، بيد أننا*

وجدنـاه يضيف متاعب أخرى للقارئ العربي من خلال اقتراحه مصطلحات لسانية جديدة مكان مصطلحات شاعت عربيا."(د.مصطفى غلفان، 1998 :149).

إن بـاب الاجـتهاد في وضع المصطلحات أو إضفاء مفاهيم جديدة عليها مفتوح على مصـراعيه، فاجتهاد اللغويين أو إبداع الشعراء والأدباء غالبا ما يؤدي إلى إثراء اللغة بمفردات وتعـبيرات جديـدة، ولكن يشترط أن تتوفر لهذا الاجتهاد الشروط اللازمة. وقد عني علماء المنطق والأصوليون كذلك ذه الشروط. وفي هذا يؤكد عالم المنطق الدكتور طه عبد الرحمن أن المراد بالاصطلاح هو إطلاق اللفظ على المعنى، ويكون هذا الإطلاق باتفاق أفراد الجماعة أو"مـن فعل فرد واحد بأن يباشر من تلقاء نفسه هذا التخصيص لغرض تبليغي معين، وحق هذا الإطلاق الفردي أن يقبل التعدي إلى الغير. ويتعدى إطلاق اللفظ على المعنى إلى الغير متى كـانت الاعتبارات البيانية التي أخذ ا الواضع الأول لهذا اللفظ تفضي بغيره متى أخذ ا إلى أن يضع نفس اللفظ لنفس المعنى."(د.طه عبد الرحمن، 1999: 69).

وعلى الرغم من أن ا از هو أهم وسائل إثراء المصطلحات وتنميتها، فإن نزع مصطلح مـن مـنظومة مفهومية ذات مرجعية معينة وإطلاقه على مفهوم ينتمي إلى منظومة مفهومية مشـا ة تعتمد مرجعية مختلفة قد يؤدي إلى تعقيدات غير متوقعة. فـ (المعجم) في الاستعمال الشـائع مصـطلح ينتمي إلى مدرسة التراث اللساني العربي التي لها مرجعيا ا الخاصة ومحاولة تخصيصه لمفهوم نابع من مدرسة لسانية غربية ذات مرجعيات مختلفة قد تسبب الإرباك، ويغدو تجنب صعوبة البحث الجاد عن مصطلح ملائم واللجوء إلى سهولة استعمال مصطلح موجود مجـازا هو الصعوبة بعينها. وفي هذا يقول الدكتور فريد الإنصاري: " إن التجديد المصطلحي وإعمال مصطلحات التراث، لن يتم أبدا بتجاوز مرجعيا ا، بل ذلك هو ما سيؤدي إلى مو ا وهلاكهـا؛ لأن مـرجعية المصطلح هي قلبه النابض الذي به يعيش، وإنما التجديد والإعمال رهين مواصلة البحث العلمي الجاد الذي يضيف إلى التراث ولا ينقصه."(د. فريد الأنصاري،

.(26 :2000

وفي الوقت الذي يؤكد فيه الدكتور عبد العلي الودغيري ضرورة الاهتمام بكل ما يطرأ عـلى دلالات الألفـاظ من تحول وتطور فإنه يضع شرطا هاما لذلك حين يقول: *" على أن يكـون المعيـار هـو كثرة الاستعمال. أما ما لم يشع ولم يكثر استعماله وتداوله فظل أمره مقصـورا على كاتب بعينه أو شاعر بذاته أو متكلم وحيد من متكلمي اللغة، فهو ما ينبغي إهماله وعدم الالتفات إليه*." (د. الودغيري، 1989 : 223-224). ونحن نتفق مع الصديق الدكـتور الودغـيري تمـام الاتفاق، ولهذا فإننا سنلجأ إلى استقراء الاستعمال الشائع لمعاني (المعجم) و (القاموس).

520 ـ (المعجم) و (القاموس) في الاستعمال المعاصر:

لمعـرفة الاستعمال العربي المعاصر للفظي (معجم) و(قاموس) لا بد من دراسة إحصائية موضـوعية. وهـذا يتطلب الرجوع إلى جميع المعاجم والقواميس المتداولة في الوطن العربي للوقوف على كيفية استعمال مؤلفيها ـ وهم عادة من المتضلعين في اللغة ـ لهاتين اللفظتين. ومما ييسر هذه المهمة الإحصائية وجود ببليوغرافيا للمعاجم بعنوان "المراجع المعجمية العربية"(الثبيتي، 1989). وعلى الرغم من أن عمر هذه البيبليوغرافيا ينيف على الأحد عشر عاما فإ ا تعطينا فكرة تقريبية عن الاستعمال المعاصر للفظي (معجم) و(قاموس).

وبعد القيام بالإحصائية المطلوبة، تمكنا من تلخيصها (مع نسب مئوية تقريبية) في الجدول التالي تيسيرا لإطلاع القارئ على نتائجها:

نوع العمل المعجمي	ا مو ع	ما يحمل اسم (معجم)	ما يحمل اسم (قاموس)	ما لا يحمل أياً من الاسمين

1. المعاجم والموسوعات الأحادية اللغة	122	17 %13	3 % 2	102 %83
2. المعاجم والموسوعات الثنائية ومتعددة اللغات	147	18 %12	73 %49	56 %38
3. المعاجم والموسوعات وقوائم المصطلحات المتخصصة	966	327 %33	186 %19	453 %46
ا موع العام	123 5	362 %29	262 %21	611 %49

وبعد تدقيق النظر في هذه الإحصائية نستطيع الخروج بالملاحظات التالية:

1) شملت الإحصائية كاملة 1235 عملا معجميا، 362 منها (أي 29 ٪) تحمل في عنوا ا لفظ (معجم)، و 262 منها(أي 21٪) تحمل في عنوا ا لفظ (قاموس). وإذا مـا علمنا أن معظم البقية الباقية من هذه الأعمال المعجمية وعددها (610) ليست كتبا منشورة، وإنما مجرد مجموعات مصطلحية في حقل من الحقول العلمية نشرت في أعداد مجلة (اللسـان العـربي) الـتي تعـنى بنشر المقابلات العربية التي يضعها الأساتذة والباحثون للمصطلحات الإنجليزية والفرنسية، وتحمل عناوين مثل (اصطلاحات الكيمياء الحيوية) أو (مصطلحات الفيزياء النووية)، أدركنا السبب في عدم استعمال اسم (معجم) أو (قاموس) فيها.

وهكـذا، فمـن بين 624 عملا معجميا يحمل أحد الاسمين، نجد أن 362 منها (أي

بنسبة 58 ٪) يحمل اسم (معجم) و 262 منها (أي بنسبة ٪30) يحمل اسم (قاموس).

نسـتنتج من ذلك أن لفظي (معجم) و (قاموس) مترادفان في الاستعمال الشائع، وأن مصنفي الأعمال المعجمية يفضلون إطلاق اسم (معجم) عليها. ولعل هذا التفضيل عائد إلى إدراك الأغلـبية حقيقة أن (معجم) هي الكلمة الأصلية في اللغة العربية وأن كلمة (قاموس) استعملت مجازا أو بتوسيع المعنى.

2) إذا ألقيـنا نظـرة عـلى الحقـل الأول في الجدول الذي يشتمل على المعاجم والموسـوعات الأحادية اللغة وعددها (122) عملا معجميا في هذه الببليوغرافيا، نجد أن أغلبيـتها (102 بنسبة ٪83) لا تحمل في عنوا ا اسم (معجم) ولا (قاموس)، وإنما تسـير على التقليد العربي القديم في اختيار اسم علم لكل معجم مثل (البستان) لعبد الله البستاني و (المرجع) لعبد الله العلايلي و(المنجد) للويس معلوف وهلم جرا. أما الأعمال المعجميـة التي حملت اسم (معجم) أو (قاموس) في عناوينها فعددها 20 مطبوعا، 17 مـنها (أي ما نسبته ٪85) تحمل اسم (معجم) و 3 منها فقط (أي بنسبة 15 ٪) تحمل اسم (قاموس). وهذا مخالف تماما للاقتراح الداعي إلى تخصيص كلمة (معجم) لتدل عـلى (المخـزون المفـرداتي المفترض للغة) أو على (الثروة اللفظية للمتكلم/ السامع)، وتخصـيص كلمة (قاموس) لتدل على (الكتاب الذي يتضمن مداخل مرتبة ترتيبا معينا ومعـلومات عنها). كما إن الاستعمال الشائع الذي تبينه لنا الإحصائية المذكورة مخالف كذلك (بل معاكس تماما) للاقتراح الرامي إلى تخصيص كلمة (معجم) للمعاجم الثنائية اللغة وكلمة (قاموس) للمعاجم الأحادية اللغة التي تشتمل على تعاريف.

3) وإذا ألقينا نظرة على الحقل الثاني من الجدول الذي يضم المعاجم والموسوعات ثنائية الـلغة ومتعددة اللغات، وعددها 147، نجد أن نصفها تقريبا (أي 73 عملا معجميا) يحمل اسـم (قـاموس) في العنوان، وأن قسما ضئيلا منها (18 مطبوعا فقط، أي بنسبة 12 ٪)

يحمل اسم (معجم). ونستنتج من ذلك أن مصنفي المعاجم الثنائية اللغة يميلون إلى إطلاق اسم (قاموس) عليها تاركين اسم (المعجم) ليطلق على المعاجم الأحادية اللغة التي تشتمل مداخلها على تعاريف وليس مقابلات فقط. وهذا يخالف تماما التوجه الذي يجعل من كلمة (قاموس) دالة على المعاجم الأحادية اللغة.

600 ـ مقترحات لحل الإشكالية

رب قـائل يقول مع القائل، وهو محق فيما يقول: "النقد يسير والإبداع عسير" ، وإن الصـفحات السـابقة وجهـت الـنقد لاجتهادات الآخرين ولم تقدم أي بديل، فلم تبتكر المصـطلحات اللازمـة للتعبير عن المفاهيم اللسانية الجديدة أو الأنواع المعجمية المستعملة. والبديل لا يكمن في مخيلة الكاتب وإنما في التراث الغني للغة العربية. فبالعودة إلى اللغة العربية المستعملة والبحث فيها نجد ضالتنا من المصطلحات اللازمة.

610 ـ المتن والرصيد

إن مفهوم (المخزون أو ا موع المفرداتي المفترض للغة) هو ما عبر عنه بلفظ (متن اللغة أو (المتن). ولهذا فإن عددا من أصحاب المعاجم اختاروا عناوين تدل على أن مداخل معاجمهم هي مختارات من المخزون اللفظي للغة العربية ولا يدعون الإحاطة بجميع مفردا ا. فعلى سبيل المثال نجد معجما يحمل عنوان (معجم الطالب في المأنوس من متن اللغة العربية والاصطلاحات العـلمية والعصرية) لجرجس همام الشويري صدر عن المطبعة العثمانية في بيروت عام 1907 ويقـع في 1272 صفحة، ونجد معجما آخر يحمل عنوان (المعتمد فيما يحتاج إليه المتأدبون والمنشـئون من متن اللغة) لجرجي شاهين عطية، نشرته مكتبة صادر في بيروت عام 1927 ويقـع في 1024صـفحة. وهـذا المصـطلح (أي المتن) هو الذي اعتمده "المعجم الموحد لمصـطلحات اللسـانيات"، مع تحفظنا على عدد من مصطلحات هذا المعجم التي لن تصمد بوجه الاستعمال والشيوع.

أما مفهوم الثروة اللفظية للفرد أو " المخزون المفرداتي الذي يمثل جزءا من قدرة المتكلم/ المسـتمع الـلغوية" فيطلق عليه عادة مصطلح (الرصيد). وفي السبعينات من القرن العشرين عهدت المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة إلى ثلاثة من اللغويين العرب هم أحمد الأخضر غـزال (مغـربي) وأحمد العايد (تونسي) والحاج صالح (جزائري) بمشروع (الرصيد اللغوي) لحصر المفردات المتحققة لدى الأطفال في سن معينة لاستثمارها في الكتب المدرسية التي تؤلف لفائد م من أجل تطوير معارفهم اللغوية باتباع المبدإ التربوي القاضي بالانتقال من المعلوم إلى ا هـول ومن البسيط إلى المركب. كما إن هذا المصطلح شائع لدى عدد كبير من الباحثين اللغويين. كما ظهر هذا المصطلح ذا المفهوم في "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات"؟

620 ـ نتائج الدراسة الإحصائية

رأينا من الإحصائية التي أجريناها للاستعمال المعاصر أن (معجم) و(قاموس) يستخدمان بوصفهما لفظين مترادفين. وفي الوقت نفسه يغلب إطلاق اسم (معجم) على المعاجم الأحادية اللغة ويغلب إطلاق اسم (قاموس) على المعاجم الثنائية اللغة.

700 ـ حقول مفهومية متقاربة

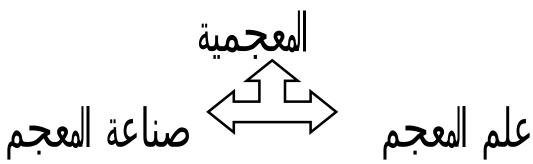
يفرقون في اللسانيات الغربية بين ثنائيات في ميدان العمل المعجمي منها:(Lexicology and lexicography)، ومـنها (Terminology and Terminography) . ويكمـن الفرق بين مفـردتي كـل ثنائية في اللاحقتين:(Logy) ذات الأصل الإغريقي التي تعني دراسة أو علماً و (graphy) الـتي تشير إلى الكتابة والخطاطة. وأصبحت اللاحقتان تدلان في اللغات الأوربية اليـوم عـلى العلم نفسه وتوثيق نتائجه.وقد انتقلت بعض هذه الثنائيات إلى الدرس اللساني العربي الحديث، فوضع له عدد من اللسانيين العرب مقابلات مختلفة.

710 ـ المعجمية، علم المعجم، صناعة المعجم

فيما يتعلق بالثنائية الأولى Lexicologie et lexicogrphie فإن المصطلح الأول يشير إلى عـلم المفردات الذي يهتم بدراسة الألفاظ من حيث اشتقاقها، وأبنيتها، ودلالا ا، وكذلك بالمترادفات والمشتركات اللفظية والتعابير الاصطلاحية والسياقية. وهكذا فعلم المفردات يهيئ المعلومات الوافية عن المواد التي تدخل في المعجم. أما المصطلح الثاني فيخصص لصناعة المعجم الـتي تشـتمل على خمس خطوات رئيسة هي: جمع المعلومات والحقائق، واختيار المداخل، وترتيبها طبقا لنظام معين، وكتابة المواد، ثم نشر النتاج النهائي (القاسمي، 1991 : 3).

وبـالاطلاع على المصطلحات العربية المستعملة في الميدان المعجمي، نستطيع القول إن مصـطلح (المعجميـة) يسـتعمل لتغطية كلا ا الين. وأما الدراسات المتعلقة بعلم المفردات فتنصب على البحث في معجم اللغة العربية أو متنها ولهذا يمكن أن تسمى هذه الدراسات بـ (عـلم المعجـم). وأمـا مصطلح (صناعة المعجم) فهو مختص دائما بالشق الثاني من الثنائية المذكورة.

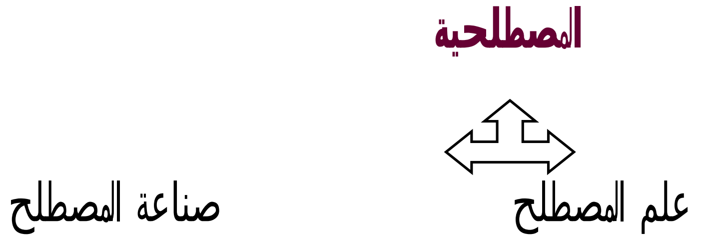
وهكذا يمكن أن نستعمل الشكل التالي:



720 ـ المصطلحية، علم المصطلح، صناعة المصطلح

يتعلق الشق الأول من الثنائية الثانية، أي terminologie et terminography بالعلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها. ولكن الاستفادة من

البحث الذي يضطلع به علماء المصطلح يتطلب توثيق المصطلحات. وللتوثيق ثلاثة جوانب: توثيـق مصـادر المصـطلحات، وتوثيـق المصطلحات، وتوثيق المعلومات عن المؤسسات المصـطلحية. ويتم التوثيق باتباع أربع خطوات هي: تجميع المعلومات المتعلقة بالمصطلحات، وتسـجيلها، ومعالجـتها، ونشرها (القاسمي، 1985 : 17-35). وهذه الخطوات تذكرنا بالعمـليات اللازمـة لنشر المعجم التي يطلق عليها مصطلح (صناعة المعجم). ولهذا يمكن أن نستخدم مصطلح (صناعة المصطلح) للدلالة على التوثيق المصطلحي. أما (المصطلحية) فتشمل علم المصطلح وصناعة المصطلح. وهكذا ننتهي إلى الشكل التالي:



800 ـ الخاتمة

ليـس هناك من سبب يدعونا إلى القلق على مصير المصطلحات في اللغة العربية، فالزمن والاسـتعمال كفيـلان بالإبقـاء على المصطلح الأصلح، واللغة العربية قادرة على استيعاب المفاهـيم الجديدة وتمثلها. وما هذه الدراسة إلا محاولة لاستقراء الاستعمال والشيوع المتعلقين بمصطلحات معجمية مثل: معجم، وقاموس، ومتن، و رصيد.

المراجع والمصادر

* إبراهيم أنيس، *دلالة الألفاظ* (القاهرة : الكتبة الأنجلو-مصرية، 1976)

* أحمد الشرقاوي إقبال، معجم المعاجم (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1987)

* جواد حسني عبد الرحيم سماعنه، "المصطلحية العربية بين القديم والحديث" أطروحة لـنيل دكـتوراه الدولة من شعبة اللغة العربية وآدا ا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1999.

* الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين (بغداد: دار الرشيد للنشر،1980) تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي.

* طـه عـبد الرحمن، فقه الفلسفة 2: القول الفلسفي (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي،1999)

* عباس الصوري، " في الممارسة المعجمية للمتن اللغوي" في اللسان العربي، العدد 45 (1998) 9-32.

* عبد العلي الودغيري، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي (الرباط: منشورات عكاظ،1989)

* عـبد العـلي الودغيري، " قضية الفصاحة في القاموس العربي التاريخي" في اللسان العربي، العدد 33 (1989) 119-134.

* عـبد القـادر الفاسـي الفهري، " تعريب اللغة وتعريب الثقافة" في ا لة العربية للدراسات اللغوية، عدد أغسطس (1985).

* عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي (الدار البيضاء: توبقال للنشر، 1986)

* عبد الله ولد محمد عبد المالك، " قضية التعريف في القواميس العربية الحديثة" بحث

لـنيل دبـلوم الدراسات العليا من شعبة اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1999

* عـز الديـن البوشـيخي، "خصائص الصناعة المعجمية الحديثة وأهدافها العلمية والتكنولوجية" في اللسان العربي، العدد 46(1998) 22-27.

* عـلي القـاسمي، عـلم الـلغة وصـناعة المعجـم (الرياض: جامعة الرياض، 1991،1975)

* عـلي القـاسمي، مقدمـة في علم المصطلح (بغداد: الموسوعة الصغيرة،1985، القاهرة، 1989)

* ليلى المسعودي، "ملاحظات حول معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية" في اللسان العربي، العدد 46 (1998) 164-177

* فريد الأنصاري، " أزمة المصطلح التراثي في الفكر العربي المعاصر" في الفيصل، العدد 280(2000) 23-27.

* مسفر سعيد الثبيتي، المراجع المعجمية العربية (بيروت: مكتبة لبنان1989)

* مصـطفى غـلفان، "المعجـم الموحد لمصطلحات اللسانيات: أي مصطلح لأي لسانيات؟" في اللسان العربي، العدد 46 (1998)146-163.

فهرس